

إصلاح الإعلام العمومي السمعي البصري

مؤسسة التلفزة الوطنية

إلى عناية السيدات والسادة

رئيس وأعضاء الهيئة العليا المستقلة

للإتصال السمعي البصري

جويلية 2018

1- بعض المبادئ التمهيدية

- من خلال المتابعة المستمرة لأداء التلفزة الوطنية بقاتيتها ومواقعها الإلكترونية ورصد تعاملها مع القضايا والمشاكل الوطنية، يتبين أنها لم تتوفق كثيرا في مواكبة التغييرات الجذرية التي طرأت على المشهد الإعلامي وعلى البلاد والمجتمع عموما منذ جانفي 2011.
- فحريّة الرأي والتعبير التي اكتسبها التونسيون بعد الثورة، والتي لم تكن مسبقة في تاريخهم، لم تتجسد فعليا على أرض الواقع في قنواتهم العمومية بالمواصفات المهنية والإبداعية والتفاعلية المطلوبة عن طريق تقديم مضمون برامجي وإخباري يُترجم وحدة التونسيين وتنوعهم، ويجسد مشاغلهم وطموحاتهم وتطلّعهم نحو مستقبل أفضل.
- وأمام ضعف الإمكانيات المتاحة للإعلام العمومي، بقي الفضاء السمعي البصري فسيحا أمام الإعلام الأجنبي والقنوات الخاصة التي سيطرت على المشهد، أحيانا عن طريق الإثارة وإرباك الرأي العام الذي يعيش ظروفًا سياسية صعبة وضغوطات إقتصادية وإجتماعية قاسية. وقد نجم عن ذلك انتشار العديد من مظاهر الإسفاف والتسيب واختلال المنظومة القيمية من حيث ظهور سلوكيات وقيم لا علاقة لها بالثوابت الثقافية والحضارية للمجتمع...

- تتحمل الدولة والحكومات المتعاقبة المسؤولية عن **غياب الرؤية الاستراتيجية** وضعف السياسات الوطنية من أجل النهوض بمؤسسات الإعلام العمومي وتوفير الأدوات التشريعية والمالية الضرورية لضمان استقلاليتها التحريرية واستقرارها الإداري وتطور إنتاجها.
- يحتاج المشهد السمعي البصري العمومي اليوم إلى مراجعات جذرية عاجلة وتغييرات جوهرية من حيث إصلاح التشريعات والهياكل وآليات التسيير **المُعتمَدة من أجل:**

التحول من منوال اقتصادي مُسَيّر ومحكوم من قبل الدولة
إلى منوال اقتصادي تنافسي
منفتح على الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص.

- إن مؤسسة التلفزة الوطنية اليوم في أمس الحاجة إلى **تظافر جهود** جميع الأطراف المعنية (الحكومة، الهايكا، إدارة المؤسسة، الهياكل المهنية والنقابية، المجتمع المدني، قطاع الأعمال...) من أجل وضع أسس وتقاليد راسخة تُساعدنا على تقديم:

✓ إعلام **عمومي** لا يحدد عن الإلتزام **بحرية الرأي والتعبير والأمانة الصحفية**

✓ إعلام **تعددي** يتمتع **بالإستقلالية** عن السلطة السياسية ومراكز النفوذ

✓ إعلام **مهني** في خدمة **التونسيين** يراعي **تنوعهم** ويحافظ على **تلاحمهم**

✓ إعلام **منفتح** على القضايا المطروحة على مستوى **البلاد والمجتمع والعالم**

✓ إعلام **توعوي** يساهم في معالجة الظواهر والسلوكيات **السلبية** في المجتمع

✓ إعلام يضع **المصلحة العليا للوطن وأمنه القومي** فوق كل اعتبار

2- الإجراءات الهيكلية للإصلاح الإداري والمالي وترسيخ الإستقلالية

- ومن أجل ضمان الشفافية المطلقة في التسيير ودعم إدارة المؤسسة بالخبرات المحاسبية والرقابية والإدارية ومساعدتها على تنفيذ خطة الإصلاح والتطوير، تبرم الإدارة العامة فور توليها "اتفاقية مرافقة ومساندة" مدتها 3 سنوات مع كلٍّ من:

✓ الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية

✓ دائرة المحاسبات

✓ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

حول مختلف أشكال الدعم التي يمكن تقديمها لإدارة المؤسسة في تنفيذ عملية الإصلاح والتدقيق وحسن التسيير بما يتلائم مع القوانين والسياسات العامة للدولة واللوائح المعمول بها.

● وعلى ضوء الأهداف التي سيتم وضعها للرئيس المدير العام عند تعيينه والإمكانيات والوسائل التي ستكون متاحة لإدارته، يتعين عليه فور توليه مهامه الشروع في وضع مخطط متكامل لإصلاح المؤسسة يشمل ركائز العمل التالية:

- ✓ الإدارية والمالية والتنظيمية بما في ذلك الهياكل والسياسات واللوائح
- ✓ آليات الرقابة الإدارية والمالية والحوكمة
- ✓ الموارد البشرية والتدريب والعلاقات المهنية
- ✓ السياسة البرامجية والإنتاجية والتعامل مع القطاع الخاص
- ✓ السياسة التعاقدية
- ✓ قطاع الأخبار والتحقيقات الصحفية والإعلام الجهوي والإعلام الرقمي
- ✓ جمالية الشاشة والهوية البصرية وإنشاء إدارة فنية "Artistique"
- ✓ الإشهار والرعاية والتسويق (السياسة التجارية)
- ✓ العلاقة مع المجتمع والهيئات المدنية والمنظمات الوطنية
- ✓ العلاقات الدولية والتعاون

● وبالنظر إلى تراكمات الحقبة الماضية وعدم الإستقرار الإداري على رأس المؤسسة (16) رئيساً مديراً عاماً منذ عام 2007!)، ومن أجل وضع خطة إصلاح وتطوير ذات مصداقية وقابلة للتنفيذ خلال السنوات الـ 3 المقبلة، هناك ضرورة لإجراء **تشخيص متجرد** لموارد المؤسسة وسياساتها وهيكلها ونقاط القوة والضعف السائدة بها.

● ويتطلب هذا التشخيص القيام **بتدقيق شامل** للوضع الحالي ورسم خارطة طريق تتضمن برنامجاً للنهوض بالمؤسسة وتحسين أداءها وإنتاجها وظروف العمل بها وحسن التصرف في الموارد المتوفرة...

● تعلن الإدارة العامة بالتنسيق مع رئاسة الحكومة وبدعم مالي منها، والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، وبالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية والمالية ودائرة المحاسبات، عن مناقصة دولية من أجل **تكليف أحد مكاتب الإختصاص في إعادة هيكلة وسائل الإعلام وإصلاحها، بإجراء تقييم شامل لموارد المؤسسة ووضع خطة عمل وتطوير للسنوات الـ 5 المقبلة** من أجل النهوض بالمؤسسة وإصلاح هيكلها الإدارية والمالية والإنتاجية والبرامجية والتعاقدية وسياسة الموارد البشرية..

• يتم تكليف هذه المؤسسة بالشروع في عملها في أجل أقصاه **بين 4 و6 أشهر** بعد تولي الإدارة الجديدة على أن تُسلّم توصياتها في أجل أقصاه **10 أشهر** من توليها المهام الموكلة إليها.

• العمل المتواصل مع رئاسة الحكومة والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري على ضمان أفضل السبل لتوفير **الدعم السياسي والتشريعي** لبرنامج الإصلاح والتطوير وتمكين مؤسسة التلفزة الوطنية من **المرونة الإدارية** الضرورية للإصلاح.

• العمل مع الحكومة من أجل إيجاد أفضل السبل لضمان توفير الموارد والإ اعتمادات المالية الملائمة لتنفيذ خطة الإصلاح، (سواء عبر تمويل مباشر من الدولة أو الإقتراض طويل المدى من خزانة الدولة أو من بنوك عمومية بضمان الميزانية السنوية للمؤسسة)، **لتنفيذ خطة الإصلاح** التي سيتم إقرارها، وتتمكن من تعزيز **قدراتها الإنتاجية والتنافسية** وترسيخ مصداقيتها في المجتمع كمرفق عمومي مستقل ونزيه، مهتم بمشاغل الناس وبتعزيز **الترابط بين جهات البلاد** (سيما الجهات "الداخلية") و**التلاحم الوطني** بين فئات المجتمع...

● العمل مع الجهات المختصة في الدولة من أجل **تشكيل مجلس إدارة جديد** للمؤسسة وتحديد مهامه وأهدافه على أسس مهنية بحيث يكون هذا المجلس فاعلا ومؤتمنا على تنفيذ خطة الإصلاح والتطوير، على أن تكون ولايته 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويضم بين 7 و9 شخصيات وطنية يعينهم ممثلو السلطات العمومية وممثلون عن الموظفين وهيئات المجتمع المدني وممثل عن مؤسسات الإنتاج السمعي البصري.

● الإعداد الجيد لتنظيم **ندوة وطنية** حول إصلاح وتطوير الإعلام السمعي البصري العمومي من أجل تقديم توصيات وبرامج عمل للنهوض بالقطاع من حيث تحسين الأطر القانونية لضمان استقلالية المرفق العمومي وترسيخ قيم المهنية وتطوير الإنتاج **ومسالك التمويل** والسياسات التجارية والارتقاء بظروف العمل والانفتاح على التعاون الدولي والإنتاج البرامجي المشترك...

3- الموارد البشرية والعلاقات المهنية والهيكلية الداخلية

تعمل الإدارة العامة فور توليها مهامها بالتعاون مع الجهة الإستشارية ومختلف إدارات المؤسسة والهيكل المهنية على إنجاز المهام التالية في غضون الأشهر الـ 8 الأولى:

✓ تشكيل فريق عمل برئاسة الكاتب العام ومشاركة رؤساء الإدارات للقيام بالمهام التالية:

✓ النظر في جميع المسميات والتوصيفات الوظيفية المعمول بها في المؤسسة وتبعتها الإدارية لتقييم كافة الوظائف طبقا للتوصيف الوظيفي للأعوان والمسؤوليات المنوطة بهم وتطبيقها مع ما يُؤدونه من واجبات وأعمال من أجل مراجعة المسميات والتوصيفات الوظيفية غير المطابقة لها وتعديلها أو إلغائها...

✓ وضع / كتابة دليل للسياسات واللوائح المعمول بها في المؤسسة ودليل للإجراءات **Manuel de procédures** يساعد الموظفين والإعوان على تحمل مسؤولياتهم في كنف الشفافية والالتزام بأداء واجباتهم وحماية حقوقهم وذلك بمساعدة خبراء خارجيين عند الضرورة والإستئناس بنماذج مماثلة...

✓ إعتقاد نظام التقييم الدوري لأداء الموظفين من أجل تعزيز الشفافية في العلاقات المهنية وحماية حقوقهم في إجراء تقييم عادل لأدائهم في كنف النزاهة.

ومن أجل ترسيخ الشفافية والنجاعة وحسن التصرف في موارد المؤسسة،
والانتقال من أنماط العمل التقليدية / اليدوية،
إلى تطبيقات معلوماتية تربط بين كافة إدارات المؤسسة وقطاعاتها، من أجل
الوصول إلى اتخاذ القرار برؤيا شاملة
و إنجاز الأعمال بكفاءة عالية وبأقل تكلفة وأسرع وقت...

❖ **يتعين اختيار** نظام متكامل للإدارة الإلكترونية للمؤسسة والتصرف في قواعد البيانات ومعلومات العمل (مثل منظومة أوراكل **Oracle**)، بالنسبة لإدارة الموارد البشرية وحسن تنظيم العمل والتخطيط، الرواتب والمخصصات، الرقابة المالية، إعداد الموازنة والتصرف في تطبيقاتها، الخدمات العامة، التعاقدات، الإعلانات، إدارة التجهيزات والمخازن...

❖ ونظام خاص **بإدارة قطاع الإنتاج** سيما الـ **Post Production** والبث والأرشيف / والمكتبة، **والبرمجة ومنصات الإعلام الرقمي**... (**Media Asset Management**)

تمثل الإدارة الإلكترونية

تحولا جذريا في التعامل مع الأدوات والوسائل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، بالنظر إلى أنها تمثل بالأساس عقلية جديدة في تسيير كافة المعاملات بنجاعة وسرعة أكبر وجهد وتكاليف أقل...

• لذا، لا بد أن تتوفر لهذه المنظومة **متطلبات** عديدة لنجاحها من حيث:

✓ وضع **إستراتيجية التأسيس** والإحاطة بجميع أنشطة المؤسسة

✓ تحديد **الإحتياجات** بكل وضوح

✓ توفير **البنية التحتية الالكترونية**

✓ تصميم **التنظيم الإداري والمالي الملائم** والانتقال المعلومات.

✓ **تدريب الموظفين والأعوان** على استعمال المنظومة الجديدة إلى جانب

توفير كافة السبل لضمان أمن وحماية المعلومات **والمعطيات** (المهنية والشخصية).

- العمل على توفير برامج تدريب وتأهيل متعددة المحاور والإختصاصات ومستمرة تشمل جميع الموظفين والقطاعات في المؤسسة.
- إعتقاد (إجباري لجميع الإدارات والأقسام والموظفين) لنظام التواصل داخل المؤسسة في كل ما يتعلق بسير العمل عبر نظام Intranet أو نظام مماثل، والبريد الإلكتروني التابع للمؤسسة وضرورة الفصل التام في ذلك بين البريد الإلكتروني المهني والبريد الشخصي.
- إرساء لقاء دائم بعقد اجتماعات دورية (3 اجتماعات سنوية بمعدل لقاء كل أربعة أشهر) بين الإدارة العامة والهيكل المهنية والنقابية بالمؤسسة من أجل تقييم ظروف العمل وتبادل وجهات النظر حول مجريات الساعة بخصوص سير العمل والنظر في أفضل السبل لتسوية المشاكل العالقة عن طريق الحوار وفي كنف المصارحة والشفافية.

• تشكيل لجنة تحكيم مؤقتة برئاسة الكاتب العام وبمشاركة ممثل عن هيئة الرقابة الإدارية والمالية ومُحكّم خارجي عند الضرورة (قاضي إداري مثلاً..)، وعضوية 4 موظفين، 2 تعينهما الإدارة العامة و2 الهياكل النقابية، تكون مهمتها النظر في تسوية الخلافات / النزاعات الداخلية المستعصية سواء ذات الصبغة النقابية أو تلك المتعلقة بظروف سير العمل أو بالتوظيف والترقيات أو الإجراءات التأديبية أو إنهاء الخدمة...

• الإعلان عن وقف التوظيف بعقود دائمة طوال فترة التدقيق، وأن الذين سيتم توظيفهم لمهام محددة سيعملون بعقود مؤقتة (وجوب التنصيص على ذلك في عقود العمل)

- **مراجعة الهيكل التنظيمي** الحالي للمؤسسة وإقرار هيكل مؤقت للإدارة العامة يضم الإدارات التالية، والتي سيُكَلَّفُ رؤساءها بوضع هياكل تنظيمية مؤقتة لإداراتهم وتحديد الوظائف و الموظفين والأعوان التابعين لهم:

- ✓ الإدارة العامة
- ✓ إدارة التدقيق الداخلي والحوكمة ومراقبة الصرف
- ✓ الإدارة المالية
- ✓ إدارة العقود والشؤون القانونية
- ✓ إدارة الموارد البشرية والتأهيل الوظيفي والخدمات المشتركة
- ✓ إدارة الشؤون التقنية والتكنولوجية والأستوديووات
- ✓ إدارة الأخبار والشؤون العامة والإعلام الرقمي
- ✓ إدارة البرمجة وانتقاء البرامج والإنتاج المشترك
- ✓ إدارة الإنتاج والإخراج الفني والهوية البصرية
- ✓ إدارة الدراسات والتسويق والعلاقة مع المجتمع

4- الأخبار والعلاقة مع الصحفيين والخط التحريري

- إعادة هيكلة قسم الأخبار وتعيين مدير للأخبار والشؤون العامة وبين 4 و 6 رؤساء تحرير مناوبين وإنشاء قسم خاص لأخبار الجهات.
- مراجعة السياسة التحريرية بالتشاور مع الهياكل المهنية وبعض أهل الإختصاص، وتعديلها بما يتلاءم مع ترسيخ الإستقلالية التحريرية والمصداقية والالتزام المطلق في المضامين الإخبارية بأعلى القيم المهنية والأخلاقية وإعطاء الأولوية للشأن الوطني...
- تشكيل فرق صحفية وتقنية دائمة ومنسجمة للتناوب على تنفيذ النشرات الإخبارية وفق جدول يوضع مسبقا لكل 3 أشهر، مع ضمان ديمومة نظام التناوب على تقديم مختلف النشرات وتحسينه.
- وضع خطة عمل لا تتجاوز مدتها بين 8 و 10 أشهر لإعادة هيكلة غرفة الأخبار وتوفير ظروف عمل ملائمة للصحفيين ومقدمي الأخبار بهدف إخراج النشرات في حلة جديدة.

● **زيادة عدد المرسلين** بالجهات الداخلية للبلاد وتعزيز التغطية، الإخبارية والبرامجية، للفعاليات والأحداث الجهوية لإدراجها ضمن النشرات والتغطيات الإخبارية أو في برامج الشأن العام وتعزيز الإنتاج الإعلامي (تقارير، تحقيقات، وثائقيات...) الذي يتناول قضايا تلك المناطق.

● **الإتفاق مع كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب من أجل تعيين مراسلين دائمين** تتوفر لهم كافة الإحتياجات من أجل إنجاز مهامهم في أفضل الظروف وفي كنف الإستقلالية.

● **مراجعة الإتفاقية المبرمة بين التلفزة الوطنية ومجلس نواب الشعب** بهدف تقييم تجربة النقل المباشر للجلسات العامة ومداولات المجلس والإتفاق على ترتيبات جديدة لتغطية الحياة البرلمانية.

- إنشاء وحدة للإعلام الرقمي تتولى ابتكار وتطوير المنصات الرقمية والإعلام متعدد الوسائط.
- إنشاء منصة إعلامية رقمية متعددة الوسائط واللغات (5 لغات: عربية، انجليزية، فرنسية، ألمانية، روسية... بالنص، والصوت، والصورة، والفيديو، وقواعد بيانات...) تكون رافدا للإعلام العمومي في الداخل والخارج...
- تنظيم دورات تدريب وتأهيل مستمرة خاصة بالصحفيين والعاملين في قطاع الأخبار لتحسين أداءهم سيما في مجال الصحافة الاستقصائية والتحقيقات وترسيخ ثقافة المرفق العمومي والتوازن في تغطية الأحداث والفعاليات...

5- الإنتاج البرامجي والعلاقة مع القطاع الخاص

- تشكيل مجموعة عمل برئاسة الرئيس المدير العام من أجل إعادة النظر في مدة أقصاها 8 أشهر في برمجة القناتين الأولى والثانية وتجديدها على أساس تحديد مساحات البث المباشر وتقييم المخزون البرامجي للتلفزة وانتقاء البرامج المناسبة من الأسواق العربية والدولية ووضع خطة إنتاجية للدورة البرامجية المقبلة.
- العمل على تطوير عدد من الأفكار البرامجية (حوارية، ترفيهية، أفلام وثائقية، برامج أطفال...) القابلة للتنفيذ في آجال قصيرة لإدراجها ضمن الجدولة البرامجية المقبلة...
- إعادة النظر في برامج المنوعات التلفزية بما يتلاءم مع ضروريات الترفيه والتنوع الثقافي والفني والإرتقاء بالذوق العام والثقافة الوطنية...
- إعادة تشكيل لجنة قراءة وتقييم الأعمال الدرامية وأفكار البرامج وتطعيم اللجنة بخبرات أدبية وأكاديمية مشهود لها بالكفاءة والأمانة...

- تشكيل فريق عمل برئاسة المدير العام من أجل تقييم قطاع **الرياضة** وإعادة النظر في الهيكل التنظيمي لمصلحة الرياضة وفي مختلف **البرامج الرياضية** من حيث الجدوى وعدم التكرار وترشيد استعمال الموارد والمعدات...فضلا عن ضمان أفضل الظروف لشراء حقوق البث بما يحفظ للمؤسسة مصالحها.
- العمل مع الحكومة من أجل إحياء **"الوكالة الوطنية للنهوض بالقطاع السمعي البصري"** عبر تأسيس شركة إنتاج وطنية مساهمة (60% للقطاع العمومي و40% للقطاع الخاص) لإنتاج الأعمال الدرامية، الأفلام الوثائقية، الأفلام السينمائية...
- يجب أن تصبح التلفزة الوطنية **المساند والشريك الأول للسنما التونسية** وللإنتاج السنمائي.
- الحرص على **حسن تنظيم وترشيد** استعمال الاستوديووات والتجهيزات وخدمات الـ Post Production وعربات النقل الخارجي...وضرورة الإعداد المحكم لبرمجة استغلالها على المدى الطويل.

● إبرام اتفاقية تعاون مع وزارة الثقافة وإدارة مدينة الثقافة للاستفادة من البنية التحتية والتجهيزات المتميزة بمدينة الثقافة في تنظيم الفعاليات وتغطيتها او نقلها على الشاشة...

● التواصل مع الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة وكبريات الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الوطنية (القطاعين الخاص والعمومي) لتحسيسها بأن قطاع الإعلام السمعي البصري العمومي مقبل على إصلاحات جوهرية وأنه في حاجة الى دعمها في مجال الرعاية البرمجية Sponsoring والإستشهار.

● التواصل مع مؤسسات الإعلام السمعي البصري العمومي الصديقة (اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، المغرب، الجزائر، مصر...) من أجل تعزيز التعاون وتبادل البرامج وبحث إمكانيات الإنتاج المشترك.

6- تعزيز روح الإنتماء للمؤسسة والعلاقة بالمجتمع

- الإعلان عن منافسة (مناقصة) وطنية وخارجية من أجل تجديد الهوية البصرية والصوتية Habillage et charte graphique وكساء التلفزة بقتايتها وإيجاد مسميات مناسبة تحل محل "الوطنية الأولى" و"الثانية".
- اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المشاهدين وخصوصا الأطفال من مشاهد العنف والإسفاف، سيما عند نقل المباريات الرياضية وخلال النقل المباشر للفعاليات.
- العمل مع الإدارة التقنية للمؤسسة والديوان الوطني للإرسال على تسوية كافة الإشكاليات والعوائق التي تحول دون الإنتاج والبث بالتقنيات عالية الجودة HD.
- تكليف إحدى المؤسسات المختصة، بإجراء تقييم شامل لمبنى التلفزة الوطنية وتحديد المساحات التي تحتاجها التلفزة بقتواتها الحالية والمقبلة وتقدير المساحات الشاغرة

للاستفادة منها، وإدخال تحسينات داخلية وخارجية على المبنى من أجل توفير **أفضل ظروف عمل ممكنة للموظفين** (مطاعم، رعاية أطفال، خدمات، ديكور...) والتعاون مع وزارة الثقافة والمبدعين من أجل إضفاء عناصر الجمالية والتناسق على المبنى...

● إرساء تقليد دائم تفتح فيه التلفزة الوطنية أبوابها واستوديواتها لمدة 5 أيام كل سنة لاستقبال أطفال المدارس ومربيهم من مختلف أنحاء البلاد في رحلات يشارك فيها الإطار التربوي ويتفاعل خلالها الأطفال مع البرامج والمذيعين وتقنيات الإنتاج والبت...

● تشكيل لجنة مشاهدة **Conseil du Public** تضم شخصيات أكاديمية وثقافية وفنية وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، تتولى إجراء تقييم سنوي للأداء والإنتاج واختيار أفضل البرامج والمبدعين بإشراك المشاهدين... وتقديم سهرة سنوية لتكريمهم.

● تعزيز التعاون مع الإذاعة بمختلف قنواتها بما يخدم توسيع شبكة التغطية الجهوية المشتركة للأحداث والفعاليات الوطنية والجهوية...

● العمل مع جميع الأطراف المعنية وبكافة الوسائل والإمكانيات المتاحة لمؤسستي الإذاعة والتلفزة على ايجاد أفضل السبل وأنجعها لترقيم الأرشيف الوطني الصوتي والمصور وتصنيفه...

● العمل على المدى المتوسط (بين سنتين و3 سنوات) على إعادة هيكلة الخدمة التلفزية العمومية على أساس تقديم 4 قنوات وطنية تكون على النحو التالي:

✓ القناة الأولى (قناة عامة) بهوية وطنية تُعنى بالشأن العام والثقافة الوطنية تستهدف مختلف الفئات العمرية وبعدها أدنى من الإنتاج التونسي لا تقل نسبته عن 40%.

✓ إصلاح القناة الثانية لتصبح قناة تربوية - ثقافية - اجتماعية للطفل والأسرة، مع شديد الحرص على تقديم برمجة منتقاة بعناية فائقة للطفل التونسي تساهم في ترسيخ هويته الوطنية وانفتاحه على العالم وتقوية مداركه وتهيئته لدخول المدرسة...

✓ الإعداد لإطلاق **قناة إخبارية** وطنية وفق أعلى المعايير المهنية من حيث المصداقية واختيار الكفاءات ومن حيث الهوية والمضمون والسياسة التحريرية والتكامل مع الإعلام الرقمي.

✓ إنشاء **قناة رياضية** لتغطية البطولات والفعاليات الوطنية والأجنبية المتاحة عبر البث الأرضي أو الفضائي وما يمكن أن تحصل عليه من حقوق لتغطية الأحداث الرياضية.

**تحتم علينا المسؤولية الوطنية تفهم الظروف العسيرة التي تواجهها بلادنا
سيما في قطاع المالية العمومية.**

**لكن الواقعية لا يجب أن تحجب الضرورة الملحة للنهوض
بهذه المؤسسة العريقة التي تحظى بمكانة خاصة في قلوب التونسيين،
سيما وأنهم مقبلون على استحقاقات سياسية وانتخابية مصيرية.**

**فليس من مصلحة هذا المرفق الذي يؤدي وظائف حيوية للدولة والمجتمع
أن تصبح تلك الصعوبات ذريعة لتكريس الوضع القائم بمؤسسة التلفزة،
والذي تبين جليا أنه مُكَبَّلٌ لقدراتها ومُحِبِّطٌ لعزائم العاملين بها
ومُعيقٌ لأي طموح نحو إصلاحها.**

محمود بوناب